رأي القدس

سورية ومسلسل الاخطاء الداخلية

■ تتعرض سورية هذه الايام الى حملات اعلامية وضغوط سياسية من جهات متعددة، بعضها ينطلق من جماعات معارضة مستقلة، والبعض الآخر بتحريض من الولايات المتحدة والجهات المرتبطة بمشاريعها للهيمنة على المنطقة، وتوظيفها في خدمة الدولة العبرية ومخططاتها الاستيطانية.

في ظل هذه الاجواء من المفترض ان تتبع الحكومة السورية سياسات ذكية، تحصن جبهتها الداخلية، وتكرس الوحدة الوطنية، وتغلق كل المنافذ والثقوب التي من الممكن ان تسمح باختراقات تصب في مصلحة هذه الضغوط والحملات والذين يقفون وراءها. ولكن ما يحدث هو العكس تماما.

نحن هنا نشير الى قرار السيد ناجي العطري رئيس الوزراء السوري بفصل جميع الموقعين على اعلان دمشق ـ بيروت من وظائفهم، ومعظم هؤلاء من الحقوقيين والناشطين سياسيا، ومن المنتمين الى جماعات واندية المجتمع المدني.

الاعلان المذكور لم يكن بيانا معارضا للحكومة السورية، ولا يؤسس لانقلاب عسكري او سياسي، وانما يطالب بعلاقات اخوية وثيقة بين القطرين الشقيقين، ويؤكد على القواسم المشتركة بينهما، ولهذا لا يستحق الموقعون عليه هذه العقوبة غير الانسانية.

الفصل من العمل يعني تجويع اسر كريمة، والزج باطفالها الى الشارع بحثا عن لقمة العيش. وهذا تصرف لا يليق بالحكومة السورية التي تقف مواقف وطنية صلبة في مواجهة الجبروت الامريكي، والاستكبار الاسرائيلي، وتحافظ على الثوابت القومية في دعم المقاومة الفلسطينية واحتضان فصائلها.

المفصولون من العمل لم يرتكبوا اي جريمة، ولم يعملوا في الظلام تحت الارض، وانطلقوا في التوقيع على اعلان دمشق ـ بيروت من قناعات وطنية، يرون انها تخدم بلادهم، وتحافظ على وحدتها وتماسكها في مواجهة المؤامرات التي تحاك ضدها، انطلاقا من لبنان نفسه.

التعبير الحر عن قناعات يرى اصحابها صوابها ليس جريمة تستحق الحرمان من الحياة الكريمة، والنبذ من قبل الدولة ومؤسساتها، خاصة في بلد مثل سورية من الصعب ايجاد اي عمل آخر في ظل هيمنة المؤسسة الامنية على القطاعين العام والخاص.

ان مثل هذه الممارسات الانفعالية النزقة تصب في خدمة اعداء سورية والمتربصين بها، وتسهل مهمة من يبحثون عن اعذار وذرائع لتشديد الحصار، وتكريس العزلة العربية والدولية.

فبالامس كانت حملة الاعتقالات التي استهدفت نشطاء المجتمع المدني، مثل ميشيل كيلو وفاتح جاموس وغيرهما، واليوم فصل موقعي اعلان دمشق ـ بيروت من العمل، ويعلم الله وحده كيف ستكون الخطوة المقبلة ومتى ومن تستهدف؟

الحكومة السورية، التي تمثل بلدا حضاريا عريقا، يجب ان تتصرف بكبر وكبرياء في الوقت نفسه، وتتحلى باعلى درجات ضبط النفس وسعة الصدر، وتترفع عن الصغائر، ولكن على من تقرأ مزاميرك يا داوود؟

شبكة الديمقراطيين العرب تنتظر الاتهامات المعتادة لاثبات نجاحها

د. عبدالوهاب الافندي *

■ لم أتمكن بسبب ظروف قاهرة من حضور الاجتماع التأسيسي لشبكة الديمقراطيين العرب الذي انعقد في كانون الاول (ديسمبر) الماضي في الدار البيضاء ونتج عنه الاعلان عن الشبكة التي حددت من ضمن أهدافها نشر ثقافة الديمقراطية والحكم القائم على سيادة القانون، وتوفير الدعم والتضامن للنشطاء ودعاة الاصلاح في الوطن العربي، وتسريع وتيرة الاصلاح باتجاه التحول الديمقراطي، والتأثير في السياسة الداخلية والدولية بما يخدم الشعوب العربية ويحافظ على استقلاليتها وسيادتها.

وقد تم انشاء الشبكة بمبادرة قادها مركز دراسات الاسلام والديمقراطية (مقره واشنطن) الذي يشرف عليه الأستاذ رضوان المصمودي بالاشتراك مع مؤسسة «شركاء من أجل التغيير الديمقراطي» (وهي مؤسسة دولية مقرها واشنطن وسان فرانسيسكو) ومركز الدراسات والأبحاث الانسانية في المغرب. وقد تداعى الى اللقاء (الذي كان قد سبقه اجتماع تحضيري عقد في العاصمة الأردنية عمان في ايلول (سبتمبر) من عام 2005) حوالي ستين ناشطاً من السياسيين والمفكرين وناشطي المجتمع المدني من عدة دول عربية ينتمون الى مختلف ألوان الطيف السياسي. وكان من بين الحضور السيد الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة السوداني، والدكتور سعد الدين ابراهيم، رئيس مركز ابن خلدون، والسيد صلاح الدين الجورشي، المفكر والاعلامي التونسي، وسعد الدين عثماني أمين عام حزب العدالة والتنمية في المغرب. ومن اليمن حضر عزالدين سعيد الاصبحي مدير مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، كما شهد اللقاء التأسيسي أيضاً عضو مجلس بلدية القطيف المنتخب جعفر الشايب من السعودية، اضافة مشاركين من الأردن والجزائر وليبيا والعراق ولبنان وعمان، وبالطبع المغرب. وقد منع الدكتور عصام العريان القيادي في جماعة الاخوان المسلمين من الحضور من قبل السلطات المصرية مما أثار انتقاد المجتمعين.

ولأن الشبكة تحالف بين قوى من تيارات متباينة، فقد ثار جدل واسع بين المشاركين حول مرجعية الشبكة وتوجهاتها، حيث حاول البعض ادراج بنود حول الشريعة الاسلامية بينما سعى آخرون لاعتماد مرجعية المواثيق الدولية لحقوق الانسان، قبل أن يصل الحاضرون الى حلول توافقية تضمنت الاتفاق على اعتماد العهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان والتراث الانساني قاسما مشتركا بينهم، الى جانب مبادئ الاسلام ومقاصده، وما دعت اليه الأديان من قيم سامية كالتسامح والتعايش.

وكانت القضية الأخرى التي أثيرت هي العلاقة مع الأجندة الأمريكية، خاصة وأن مركز دراسات الاسلام والديمقراطية مؤسسة أمريكية تتلقى التمويل من جهات رسمية وشبه رسمية. وبالمثل فان مؤسسة شركاء من أجل التغيير الديمقراطية تمثل تحالفاً بين عدة مراكز أمريكية وغربية. وقد سعى المشاركون لتبديد الشكوك التي ثارت في هذا الصدد حول المشروع بمجرد الاعلان عن انشاء الشبكة، حيث أكد السيد الصادق المهدي، أحد الناطقين باسم الشبكة، بأن التطلع نحو الديمقراطية كان أملا عربيا سابقا للمشروع الأمريكي في المنطقة، وأن قيام أمريكا بمراجعة موقفها من دعم نظم الحكم الاستبدادية في العالم العربي يجب أن يكون محل ترحيب، بالرغم من أن الاصلاح ينبغي أن يكون مبادرة داخلية تتحمل فيها الشعوب العربية أعباء النضال. وركز الحاضرون على ضرورة استقلالية الشبكة عن كل المشاريع الدولية، الا أنهم قبلوا مرحلياً أن يتولى مركز دراسات الاسلام والديمقراطية قيادة التحركات العملية وتوفير التمويل لنشاط مركزيها في عمان والدار البيضاء الى حين تتمكن الشبكة من الوقوف على قدميها.

شبكة الديمقراطيين العرب ليست أول شبكة من هذا النوع، فقد سبقها انشاء شبكات لحقوق الانسان، أبرزها شبكة الأورو–متوسطية، وشبكات لدعم نضال المرأة العربية. ويعتبر انشاء مثل هذه الشبكات من جهة تعبيراً عن الحلم القديم بوحدة الساحة العربية وضرورة التضامن العربي، ومن جهة اعترافاً بواقع ارتباط مصير النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان في مختلف أنحاء الوطن العربي، مع ضرورة الاستفادة من التفاوت في الحريات المتاحة في كل بلد عربي، بحيث يستطيع النشطاء في البلاد العربية التي تتمتع بحرية نسبية في التعبير والتنظيم أن يدعموا اخوانهم في تلك البلدان التي تتزايد فيها شراسة القمع. من جهة أخرى فان هذه الشبكات التي تتلقى في الغالب دعماً من الدول الغربية تسعى للاستفادة القصوى من الدعم الغربي وقدرة الدول الأوروبية والولايات المتحدة على الضغط على الأنظمة العربية للتخفيف من غلوائها وتقليل شراسة قمعها للمعارضين وناشطي حقوق الانسان.

وفي حين أن التطلع الى التضامن العربي لا يعتبر موضع خلاف، فان الاعتماد على الدعم الأجنبي يثير حساسية كبيرة، خاصة في ضوء سياسات بعض الدول الغربية المعادية لتطلعات الشعوب العربية في الاستقلال، وقيام بعضها باحتلال دول عربية واجماعها على دعم التطرف الاسرائيلي والتحامل على الفلسطينيين. من جهة أخرى فان الأنظمة الاستبدادية القائمة تستخدم حجة الدعم الأجنبي للتشنيع على المعارضين ودمغهم بالعمالة، في حين أن هذه الأنظمة لا مزايدة عليها في الولاء الكامل لحلفائها الغربيين، كما أنها بحسب التجربة لا تقلل من قمعها للناشطين الا تحت الضغوط الأجنبية، خاصة في حق الشخصيات المرضي عنها خارجياً.

هذه الاعتبارات وضعت ناشطي حقوق الانسان ودعاة الاصلاح والديمقراطية في وضع لا يحسدون عليه. فمن جهة يطلب منهم التبرؤ من الجهات الغربية التي تدعمهم (أو تتظاهر بذلك) لصالح الأنظمة التي تقمعهم. وتتخذ هذه المعضلة شكلاً أكثر حدة في حالة الدول التي تمارس القمع ولكنها تواجه ضغوطاً غربية قوية مثل سورية والسودان والى درجة أقل السعودية. ولكنها أيضاً قائمة في حالة الدول التي تتلقى دعماً غربياً سخياً مثل مصر وتونس، ويمكن أن يضاف اليها ليبيا الآن.

مهما يكن فان أعضاء شبكة الديمقراطيين العرب اختاروا الطريق الأسلم وأكدوا على خيار الاستقلالية رغم اعتمادهم في هذه المرحلة بصورة شبه كاملة على التمويل الغربي. ولكن مشكلة الشبكة في الوقت الحالي تتمثل في أن الاتهامات المعتادة بالعمالة والتواطؤ لم تكل باتجاهها كما كان الحال في شأن مبادرات أخرى مثل تقرير التنمية الانسانية العربية. فالاعلام العربي قابل المبادرة بما يشبه التجاهل الكامل، وهو أسوأ بكثير من كيل التهم. لأن هذا يعني أن المبادرة لم تسجل نفسها بقوة في الوعي العربي بعد، وهو أمر لن يتأتى الا باثبات النفس في ساحة النضال العملي بما يزعج سدنة الاستبداد الذين سيتطوعون بدورهم بالقاء الاتهامات المعتادة.

فكرة قيام شبكة للديمقراطيين العرب فكرة صائبة حان وقتها، وهي تستحق كل دعم وتشجيع، لأن التضامن العربي في كل مجال مطلوب ومحمود، وهو في مجال دعم الديمقراطية أكثر الحاحاً. فالديمقراطيون العرب يحتاجون الى توحيد جهودهم وصفوفهم وأن يشدوا من أزر بعضهم بعضاً في وجه شراسة قمع الأنظمة. وانه من المؤسف أن تأتي المبادرة بانشاء مثل هذه الشبكة من واشنطن وليس من القاهرة أو تونس أو عمان مثلاً. وهذا بحد ذاته واحد من علامات الأزمة. فالساحة العربية تعاني من ضمور في القدرات وجدب في المبادرات. وفي ظل هذا الضعف فان الشعارات المتكررة المرفوعة بضرورة الاعتماد على الداخل تفقد قدرتها على الاقناع. فلو كان الأمر كذلك، فلماذا ينتظر الناشطون المبادرات القادمة من الخارج في كل مرة؟

هذا الضعف العربي لا يمكن أن يفسر فقط بشراسة قمع الأنظمة. فالشعوب العربية لا يمكن أن تكون أضعف من شعوب دول مثل النيبال التي لم تنتظر قوى المعارضة فيها دعماً أمريكياً ولا أوروبياً حين قررت مواجهة تعسف النظام الملكي الحاكم. المسألة تتعلق فيما يبدو بضعف الارادة عند قوى المعارضة وافتقادها للعزيمة وتشرذمها وتناحرها الذي تستفيد منه الأنظمة. فلو أن قوى المعارضة وحدت صفوفها حول برنامج عملي وواقعي متفق عليه وشددت عزيمتها لمواجهة لا تلين مع أنظمة القمع فان هذه الأنظمة لن تصمد ساعة من نهار.

هناك نقطة لا تقل أهمية، وهي أن ساحة النضال الديمقراطي هي كل قطر عربي على حدة. ولهذا فان التضامن العربي، مع أنه مطلوب ومحمود كما أسلفنا، الا أنه لن يكون العامل الحاسم في الانتقال الديمقراطي. فلو كان الدعم الخارجي من أمريكا وأوروبا لا يجدي كثيراً في حسم الصراع الديمقراطي كما يؤكد قادة الشبكة، فمن باب أولى أن الدعم من قبل ناشطين قلة يواجهون بدورهم الاضطهاد والتهميش في بلدانهم لن يكون عوناً كبيراً للمطاردين من مناضلي الديمقراطية في بلد عربي آخر. ولعل الادراك لهذه الحقيقة يكون الخطوة الأولى باتجاه اتخاذ الخطوة الحاسمة المطلوبة لتحقيق التحول الديمقراطي في أي بلد عربي. فلو تيقن المطالبون بالديمقراطية أن بحر الاهمال واللامبالاة من القوى الخارجية من ورائهم، وأن العدو المستبد الغاشم من أمامهم، لربما كان هذ الحافز للثبات في المعركة حتى النهاية بدون تلفت في انتظار مدد لن يأتي. وهذا هو بالضبط ما حقق النجاح لانتفاضات النيبال وغرقيزيا وأوكرانيا وجورجيا، وقبل ذلك انتفاضتي السودان والفلبين واندونيسيا وغيرها. فليأس الناشطون من دعم الخارج، وليؤمنوا بقدرة الشعوب على النهضة دفاعاً عن حريتها وكرامتها وحقوقها. عندها فقط يأتي الفتح الديمقراطي الذي طال انتظاره.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

امريكا وحكومة حماس: مجرد حصار أم صراع حضارات؟

أ. فهمي خميس شراب *

■ بعد فوز حركة حماس بأغلبية المقاعد التشريعية، وقدرتها على تشكيل حكومة بمفردها وبدون مساندة من أي حزب آخر أو إقامة ائتلاف حكومي كما هو دارج في معظم دول العالم التي تتمتع بالديمقراطية ونزاهتها، بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وحكومة حماس من جهة أخرى تأخذ منحنيات خطيرة ارتسمت ملامحها بالعزلة السياسية ثم الحصار الاقتصادي وحث المجتمع الدولي على دعم هذه العزلة التي لم يكن لها أي مبرر أو مغزى سياسي واضح.

والمقصود بالمجتمع الدولي ألا وهو المتمثل باللجنة الرباعية والتي تضم الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والأمم المتحدة وهي بمثابة قمة الهرم الدولي من حيث القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية بل والإنسانية والداعم الرئيسي للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

وفرضت اللجنة الرباعية والتي تقودها الولايات المتحدة شروطها مقابل استئنافها الدعم المالي لـ(حكومة حماس) والمعروفة بالشروط الثلاثة وهي الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود مستقلة وآمنة، ونبذ العنف والأعمال الإرهابية وتفكيك كافة الفصائل الفلسطينية المسلحة بمن فيها كتائب عز الدين القسام الذراع العسكرية لحركة حماس.. وعلى الفور رفضت حكومة حماس هذه الشروط لأنها تتعارض مع برنامجها السياسي والايديولوجي والهدف الذي جاءت من خلاله للسلطة واعتبرتها أيضا بأنها شروط ذات طابع سياسي لإملاء بعض التنازلات السياسية والتاريخية للقضية الفلسطينية واعتبرتها أيضا تعديا صارخا لخيار الشعب في اختيار ممثليه في انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية. واستندت الولايات المتحدة وحلفاؤها لدعم الحصار بقطع جميع المساعدات المالية والاقتصادية إلى الأراضي الفلسطينية وتهديد البنوك في حالة تعاملها مع الحكومة مما نتج عنه حرمان أكثر من 160 ألف موظف من رواتبهم الشهرية بالإضافة إلى إغلاق الكثير من المؤسسات الداعمة للمجتمع المدني وأدى بدوره إلى حالة كساد في السوق الفلسطينية لم تشهده من قبل، وتزامن ذلك مع نقص في المستلزمات الطبية وتدهور الوضع الصحي والتعليمي على حد سواء وأصبح الوضع في الأراضي الفلسطينية على حافة كارثة إنسانية في كافة المجالات بالإضافة إلى حالات الانقلاب الأمني التي تسود الشارع الفلسطيني بين الفصائل المتناظرة والفوضى العشائرية وانعدام الأمن وتفشي ظاهرة الفقر والبطالة بين الشباب والحصار الإسرائيلي على المعابر والمنافذ الفلسطينية خاصة قطاع غزة بالإضافة إلى التدخل السافر المتمثل في فرض القانون الأمريكي المجحف على البنوك العربية من اجل تضييق الخناق على المجتمع الفلسطيني برمته في عدم صرف الرواتب والسلف المطلوب صرفها للموظفين.

وفي خضم هذه الأحداث المأساوية والدراماتيكية غير المسبوقة تشهد الساحة الفلسطينية صراع الصلاحيات بين الرئاسة المتمثلة في أبو مازن والذي يحظى بدعم دولي واسع وبين حكومة حماس والتي تندرج في معظم الدول في لائحة الإرهاب.

واكتشفت حكومة حماس نفسها بأنها في ورطة حقيقية لم تكن في الحسبان ولم تعد لها العدة اللازمة. وقد راهن قادة حماس بان الولايات المتحدة سوف تكون مسرورة لوصول حماس للسلطة وذلك بسبب أن حماس سوف تنخرط بالعمل السياسي بدل العسكري وتزيح شبح الهجمات الاستشهادية على إسرائيل ولكن مع الأسف، ثبت بان هذا الرهان قد فشل أو في طريقه للفشل وذلك على ما يبدو بان قادة حماس لا يدركون بالقدر الكافي حقائق هذا العالم المجهولة وأيضا ثقافة الشعب الأمريكي وقيادته والتي خاضوا من اجل تدعيمها وتثبيتها أكثر من عدة عقود من الصراع والنضال في سبيل الحرية والاستقلال، وترسيخ القانون:

أولا: حركة حماس هي حركة إرهابية في نظر القانون الأمريكي ولا يستطيع احد أن يزيل هذا القانون إلا بعد تنازلات وإثباتات قاطعة لأسباب وضعها. فالشعب الأمريكي يرى بان حكومته ليس بمقدورها التعامل مع حكومة أصبحت إرهابية وغير ذلك فانه يعتبر ذلك انتهاكا لقانونهم والذين كثيرا ما يعتزون به ويفتخرون بأنه القانون الذي غير مجرى العالم المعاصر والذي ناضلوا فيه ومن اجله منذ أكثر من 200 عاما.

ثانيا: اي شيء مخالف للمعايير القانونية الأمريكية يعتبر في نظر الأمريكيين بالعدو أو الشيطان وفي الثقافة الأمريكية الشيطان يجب تدميره. ولا يجوز باي حال من الأحوال التنازل له أو التفاوض معه لان ذلك يعتبر انتصارا له وقد بنى الأمريكيون دولتهم وقوانينهم على هذا النمط الثقافي في تعاملهم في العلاقات الدولية.

ثالثا: نجاح حماس الساحق في الانتخابات واستئثارها بأغلبية أعضاء البرلمان في انتخابات حرة نزيهة تعتبر من التجارب الفريدة والنادرة في المنطقة. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فان نجاحها يمكن أن ينتشر ويصبح أنموذجا يحتذى به بين دول المنطقة خاصة مصر والأردن واللتين تجاوران إسرائيل وتعملان على حماية أمنها، وتعتبران من الأنظمة الموالية للولايات المتحدة ولكنهما تتعرضان لخطر تنامي التيارات الإسلامية)المتشددة(والتي لها جذور متقاربة مع حركة حماس.

وتخشى الإدارة الأمريكية انتشار العدوى للانتصار الإسلامي السني في فلسطين وانعكاساته على الشعوب المجاورة، فقرار الإدارة الأمريكية حصار حكومة حماس هو جزء من حصارها المفروض على التيارات الدينية)الراديكالية(وعدم انتشارها.

رابعا: تسعى الإدارة الأمريكية للحفاظ على الرموز العلمانية في القيادة الفلسطينية بل ودعمها ماديا وسياسيا واستمرار بقائها والحيلولة دون سيطرة التيارات الدينية على السلطة وذلك لان الإدارة الأمريكية تريد بسط نفوذها الثقافي والحضاري على شعوب المنطقة بدون أي عائق ايديولوجي متشدد. وليس غريبا أو خفيا بان الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهما من اللجنة الرباعية غير راضيين عن بعض ممارسات الحكومات السابقة الفتحاوية الملخصة في الفشل في تحقيق المشاريع الغربية وفي قضايا تخص المرأة وتحررها ونقصد بتحررها هو انعتاقها من التقاليد والعادات التي تعتبر بالية حسب مفهومهم بالإضافة إلى فشل تحقيق مشروع القانون المدني.. فلا النساء خلعن حجابهن ولا انتشرت الثقافة الغربية لذلك فالأموال التي أغدقتها علينا دول الغرب تكون قد ذهبت هدراً..والمؤسسات المدنية التي تدعم الفكر الحر وثقافة الديمقراطية والمدنية والانفتاح نحو الآخر ومبدأ حوار الحضارات كلها لم تلق صدى ولم تؤت أكلها وهذا ما يقلق الغرب، فمشروع مارشال هو نموذج ناجح وقد استفاد الغرب من هذا الدرس مع ألمانيا العنيدة وفي الأخير حقق مبتغاه وهذا ما يتمناه الغرب لنا ويريده في منطقتنا.

خامسا: الصراع الايديولوجي بين حماس وأمريكا هو صراع دائم لا يتوقف فكلتاهما لهما دين مختلف وعقلية مختلفة وعقيدة لها أبعادها واستراتيجيتها، فحماس تمثل الإسلام السني وتدعو إلى الجهاد كعقيدة أساسية لها للدفاع عن ارض الإسلام والمسلمين ولا مساومة في ذلك أو التفريط في ذلك الحق. أما الأمريكيون فغالبيتهم علمانيون لا يحبذون وجود نظام سياسي قائم على الدين وخاصة في منطقة حساسة لأمنهم القومي كالشرق الأوسط ووجود مصالح ضخمة لهم ووجود دولة إسرائيل، وحتى مفهوم حوار الأديان غير مقبول عند الكثير حيث يدعو إلى تقارب الأديان وهذا التقارب يستدعي بالضرورة تنازل كل دين أو عقيدة عن جزء بسيط مما تحتوي وتتضمن وهذا مرفوض جملة وتفصيلا، فوجود أنظمة دينية يعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر وأيضا أمنهم القومي في معظم أنحاء العالم. وهذا الطرح أكده ويؤكده الرئيس الأمريكي بوش الابن حيث يعتبر انه مبعوث العناية الإلهية وانه تلقى الأمر من السماء بان يقف في صف إسرائيل وضد الشيطان ومحور الشر كله، فلذلك يعطي لنفسه التبرير الكامل لان يقتل ويسفك الدماء بالمئات والألوف من المسلمين العرب باسم المحافظة على امن إسرائيل والتخلص من الشياطين الملعونين والإرهابيين ليكون قد صنع لنفسه عقيدة جديدة من خلال انصهار الفكر الصهيوني والكذب اليهودي المبني على الادعاءات التوراتية المكتوبة بخط يد رجال الأهواء المنحرفين مع منظومة المحافظين الإنجيليين المتشددين والذين أسعفتهم الكنيسة في اللحظة الأخيرة للبقاء على سدة الحكم. فأي تحاور يا سيد بوش الذي تريده ويمكن أن تفضي به كل اللقاءات مع الآخر إذا كنت تتلقى الأوامر من الرب مباشرة؟

سادسا: تداعيات أحداث سبتمبر واعتبار الأمريكيين بان الإسلاميين المتشددين هم الخطر الأول لهم حيث أنهم لم يتعرضوا لأي هجمات في عقر دارهم سوى من هؤلاء الإسلاميين. وقيام الولايات المتحدة بتشريع وسن بعض القوانين المكافحة للإرهاب منها منع المؤسسات الإسلامية من استئناف نشاطاتها وتجميد كافة الأرصدة المالية لبعض الحركات والمؤسسات الإسلامية المشبوهة في البنوك الأمريكية ومن ضمنها حركة حماس.

والأمر في النهاية لا يتعدى كونه حصارا بل اكبر من ذلك وهو صراع حضارات هذا الصراع بدا يطفو على السطح منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وازدادت حدته بعد هجمات سبتمبر وما نتج عن ذلك هو احتلال أمريكي لأفغانستان والعراق والذي اعتبره المسلمون إهانة لهم في حين اعتبره الأمريكيون بأنه انتصار لتاريخهم القصير المدى والخالي من البصمات والعراقة على تاريخ طويل عريق له سماته وثقافته واعتبروه بأنه قد وصل به الهرم وجاء وقت إزالته.

وقد تسعفنا ذاكرتنا قليلا لنعود إلى الوراء ونقف عند موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب حين أوقف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في 1990/6/21كونها لم ترضخ لسياسة الاملاءات ورفضت إدانة العملية البحرية الفدائية البطولية التي نفذت على شواطئ تل أبيب والتي نفذتها مجموعة تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية. والعبرة هنا ان لا فرق بين أي فصيل أو حزب إن لم يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة، فالسيف مسلط على كل من لا يريد للثقافة الغربية أن تسود وتحكم.. فنحن هذا قدرنا بان يسكن خطر الاحتلال الدائم في بيتنا فلا يلبث أن يفارقنا لفترة من الزمن حتى يعود إلينا بثوب جديد... فمرة بدعوة التبشير ومرة بدعوة التمدين ومرة بدعوة العولمة ومرة بدعوى محاربة الإرهاب.

فصراع الولايات المتحدة مع إسرائيل ضد حكومة حماس لا يتعدى خارج هذا الإطار الذي يقوده المحافظون الجدد والمتشددون الصهاينة ضدنا وضد مقدرات شعب اخر قد تجاوز عمر حضارته إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة في بلاد الهلال الخصيب.

* كاتب فلسطيني ومحاضر في جامعة الأقصى

الضباع والعرب والضحية الدائخة

د. محمد صالح المسفر

■ يشاهد الكثير منا برنامج «عالم الحيوان» الذي تبثه بعض محطات التلفزة العالمية، وقد استوقفني منظران لا يمكن لذاكرتي نسيان ذينك المنظرين، الأول خنزيرة كانت ترضع مولودها، هاجمها أسد لاختطاف صغيرها، استطاعت الخنزيرة طرده عن حماها ولم يتمكن منها أو من صغيرها، ابتعد عنها ثم عاد ليحاول افتراس احدهما، فالحق بها جراحا عميقة لكنها بقيت تدافع عن صغيرها، كما انها ألحقت به جراحا لا تقل عن جراحها. في هذه المعركة بين الحياة والموت جاء للأسد مدد أي مجموعة من الأسود والضباع تتبعهم، واستطاعوا التغلب على الأم ومولودها وبقيت الضباع من حول الأسود تنتظر نصيبها من الفريسة بعد أن ينتهي الأسود من وجبتهم فكان لهم ما أرادوا.

المنظر الثاني يحفز الإنسان العربي للتأمل، جحافل من الأبقار المتوحشة ترعى في مراعيها، هاجمها ضبعان فولت تلك الأبقار شاردة تسابق الرياح في هروبها، لكن الضباع استفردت بواحدة من ذلك القطيع، وبقيت تلف حولها، تقترب تلك الضباع من الفريسة تارة وتبتعد تارة أخرى، ثم تدور حولها والفريسة تدور أيضا إلى إن وهنت قواها وبدأت تترنح فهاجمتها الضباع وأسقطتها أرضا وراحت تنهشها وبقية القطيع تنظر إلى المعركة من بعيد دون تدخل، وكأني بلسان حال ذلك القطيع يقول للضحية: لا تتعبي وعليك أن تستجيبي لقرارات شريعة الغاب.

(2)

من عالم الحيوان إلى عالمنا العربي، ما يجري على خارطة عالمنا العربي مسلسل «عالم الحيوان» تدويخ الفريسة بحركات سريعة حولها بهدف إسقاط الضحية ثم الانقضاض عليها، عملية تدويخ في العراق لا نهاية لها بدأت بالاحتلال، مرورا بمسلسل تدويخ الرأس العربي بما تعني الكلمة، وجعلونا ندور حول الزرقاوي وموته وأشغلونا هل هو مجاهد أم إرهابي أمريكا وزمرتها تقول انه إرهابي، ومن يقول بغير ذلك فهو ارهابي وعلى الحكومات العربية أن تعتقل كل من يقول إن الزرقاوي شهيد، أو يبعث ببرقية تعزية إلى أهله أو تهنئة لاستشهاده (في العادة عند أهل السنة يتبادل الأهل والأصدقاء التهاني لمن يستشهد) وجاء بوش الإمبراطور الأمريكي إلى العراق خلسة ليقدم التهاني كما قيل لنوري المالكي الذي يسمونه رئيس وزراء العراق ولا نعلم على ما هذه الضجة الكبرى اثر استشهاد الزرقاوي؟

(3)

عملية تدويخ أخرى في فلسطين، والذي يدوخنا في فلسطين إلى جانب العدو الأول إسرائيل بعض القيادات السياسية في «قبيلة فتح» التي لا تقبل تداول السلطة بالطرق السلمية، يقولون ان وزراء حكومة حماس يعملون جاهدين لكسر الحصار عن الشعب الفلسطيني بإدخال أموال نقدية عن طريق معبر رفح اذكر منهم وزير الخارجية الفلسطينية، ووزير الأعلام، والناطق الرسمي باسم حركة حماس المجاهدة وانه تم الاستيلاء عليها وإيداعها في خزينة وزارة المالية للأنفاق منها على الشعب الفلسطيني، والسؤال ما الخطأ في ذلك وما الجريمة التي يعاقب عليها القانون؟

سؤال آخر لو أقدم الرئيس محمود عباس على إدخال مبلغ مئتي مليون دولار في حقائبه في كل مرة يغادر فلسطين المحتلة وما أكثر أسفاره ثم العودة إليها ـ وهو كما نعلم لديه حصانة اسرائيلية لا يفتش ـ وساهم في كسر الحصار أليس ذلك أجدى وأكثر نفعا لقضية شعبه من ملاحقة مجاهدي حماس وتفتيشهم والتشهير بهم عبر وسائل الأعلام، وأكثر جدوى ونفعا من تسيير قواته ومناصريه في مدن فلسطين استعراضا للقوة أمام فصيل من فصائل المقاومة للعدوان الصهيوني.

(4)

قبل عامين أو اقل طالعتنا وسائل الأعلام العربية بان الحكومة الأردنية قبضت على مجموعة فلسطينية حاولت تهريب أسلحة عبر نهر الاردن إلى فلسطين المحتلة وانه تم القبض على تلك المجموعة وتمت مصادرة السلاح المراد إدخاله إلى فلسطين المحتلة وان المقبوض عليهم يخضعون للتحقيق من قبل جهات الأمن، سكت الكل عن ذلك الحادث ولم نعلم نتائج التحقيق وماذا تم بحق المقبوض عليهم.

عندما فازت حماس في الانتخابات الفلسطينية وكلفت بتشكيل الحكومة فاجأتنا وسائل الاعلام العربية إن الحكومة الأردنية اكتشفت خلية من حماس تهرب أسلحة إلى الأردن بهدف النيل من الأمن الوطني الأردني وعرض علينا ذلك السلاح عبر وسائل الاعلام، حركة حماس تنكر تلك العملية جملة وتفصيلا وأنها لا تنوي وليس في مخططها السياسي أي مساس بالأمن الأردني أو أي دولة عربية وأن عدوها الوحيد هو من يحتل ارض فلسطين ويمارس الابادة الجماعية ضد ذلك الشعب الذي ظلم من أعدائه كما ظلم من قياداته على مدى الأربعين عاما وتؤكد في ذات الوقت إن من حقها الحصول على أي سلاح يعينها على مقاومة الاحتلال الصهيوني. بالأمس القريب تناقلت وكالات الانباء أن دولة عربية مجاورة لفلسطين أرسلت ثلاث شاحنات محملة بالأسلحة والذخيرة أرسلت إلى سلطة الرئاسة الفلسطينية لدعم حرس الرئيس محمود عباس بمعرفة حكومة الكيان الصهيوني المباشرة والهدف من هذه الأسلحة هي لمواجهة القوة التنفيذية التي شكلتها حماس بهدف حفظ الأمن في الضفة وغزة.

سؤالي المباشر للرئيس محمود عباس وتلك الدولة الحدودية التي أرسلت تلك الأسلحة أليس من الأحسن والأسلم والأكثر وطنية أن ترسل الأموال التي جمعت للحكومة الفلسطينية من الدول العربية والإسلامية والجمعيات الخيرية عبر المعابر سواء كان بطرق رسمية أو غيرها لمساعدة المواطن الفلسطيني الضحية؟ أليس ذلك أجدى وأكثر نفعا من السلاح المرسل لقوات حرس الرئيس بالرغم من انه أنكر ذلك السلاح؟!

أناشد الرئيس أبو مازن أن يوقف الخماسي في حزبه عن الظهور على وسائل الاعلام لأنهم يؤججون نار الفتنة في فلسطين كلما ظهروا على وسائل الاعلام.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 420 57364 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alqu